واقع المرأة الاجتماعي في تهامة اليمن
(1918 – 1962م)

د . علي مصلح محمد هائل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية التربية بزبيد – جامعة الحديدة

مُلخّص البحث:

يهدف البحث لمعرفة واقع المرأة الاجتماعي في تهامة اليمن قبل ثورة 1962م، وإلى تسليط الضوء على هذا الواقع، باعتبار المرأة ركن أساسي من أركان المجتمع، وذلك من خلال محاور عدة أهمها:

- مكانة المرأة في المجتمع التهامي، ونظرته إليها، والتي تمثلت بعدم الاعتراف بدورها الفاعل اقتصادياً واجتماعياً، والنظر إليها على أنها مصدراً لجلب العار لأسرتها، وأنها لم تخلق إلاّ لإنجاب الأطفال وتربيتهم ، وهي نظرة قاصرة تنم عن الجهل والثقافة التقليدية للمجتمع حينذاك .
- الواقع التعليمي، والذي كان مقتصراً على التعليم الديني المتمثل بالمعلامة، والمساجد والأربطة، حيث لم تسجل المرأة في اليمن بشكل عام، والمرأة في تهامة بشكل خاص، أية مشاركة في هذا الجانب خلال تلك الفترة، ولذا ظلت المرأة في تهامة على أميتها حتى قيام ثورة سبتمبر1962م ، التي حققت للمرأة قسطاً من التعليم، إلاّ أن نسبة التحاقها بمراحل التعليم بقيت متدنية مقارنة بالذكور، ويرجع السبب الرئيسي إلى عوامل اقتصادية واجتماعية وتعليمية .
- وأخيراً أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

Abstract

The research aims at knowing the social reality of woman in Tihamah of Yemen before the revolution of 1962, and at highlighting such reality regarding the woman as an essential pillar of the society pillars. This is through several midpoints the most important of which are as follows:

(1) The woman position in Tihami Society and its seeing to her represented in not confessing of her active role economically and socially as well as looking at her as a source of bringing shame to her family and that it is not created except for giving birth the children and bringing them up. It is a limited seeing displaying the ignorance and the traditional culture of the society.

(2) The teaching reality that is restricted to the religious teaching represented in al-mi'laamah (the place of learning Holly Quran). The mosques, and al-'arbitah (the place of learning religious sciences), where the woman did not register, in Yemen in general and in Tihamah in particular, any participation in this aspect during that period. Therefore, the woman remained on her illiterateness until the establishment of the September revolution in 1962, which achieved for the woman a quantity of teaching. Excepting, the percentage of her joining to the teaching phases remained down comparing to the males. The main reason beyond this is due to economic, social, and teaching factors.

(3) Finally, the most important findings/results to which the research reaches.

المقدمـة:

تشكل المرأة نصف المجتمع، وبدون مراعاة لدورها ومشاركتها في الحراك الاقتصادي-الاجتماعي يبقى المجتمع مختلاً وناقصاً، مفتقراً إلى هذا الدور المتمم. لذا فإن الحديث عن المرأة اليمنية بشكل عام، والمرأة في تهامة بشكل خاص، يكشف عن كثيراً من الصعوبات التي تقف عائقاً أمام تفعيل دورها الاجتماعي والاقتصادي. هذه الصعوبات تتمثل بنظرة المجتمع الدونية لها، وإنها لم تخلق إلاّ لإنجاب الأطفال وتربيتهم فقط، ومن ثمّ فإن ليس لها الحق في التعليم والمشاركة في بناء المجتمع ، مما ترتب على هذه النظرة أن ظلت المرأة في تهامة وخاصة في قراها وأريافها غارقة في الجهل والتخلف، مما عطّل من قدراتها وأصبحت عائقاً في وجه التحديث والتنمية، التي تعتبر الإنسان غاية ووسيلة لها، في عصرٍ أصبحت المرأة تشكل فيه أكثر من 50% من السكان. مما يضع البحث أمام إشكالية تتمثل بمعرفة معاناة المرأة في تهامة داخل أسرتها ومحيطها الاجتماعي، وذلك من خلال التعرف على وضعيتها في المجتمع،وهل ما تعانيه المرأة في الواقع الاجتماعي ينعكس على أدوارها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد؟.

- أهداف البحث: يتمحور الهدف الرئيسي للبحث حول الكشف وتسليط الضوء على الواقع الاجتماعي للمرأة في تهامة اليمن قبل ثورة 1962م، وذلك من خلال:
  1. موقع المرأة في المجتمع التهامي، ونظرته إليها .
  2. التعرف على واقعها التعليمي والصحي .
  3. التعرف على بعض ملامحها الشخصية كاللباس والزينة .
- منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية، ثم المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي لمعرفة الواقع الاجتماعي للمرأة في تهامة، من خلال الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع العربية، والدوريات اليمنية المعنية .
- خطة البحث: يتضمن البحث مقدمة، وأربعة محاور أساسية معنية بمضمون فكرة البحث، وخاتمة.
- المقدمة : تتضمن فكرة البحث وأهدافه .
- المحور الأول: يتضمن مكانة المرأة في المجتمع التهامي.
- المحور الثاني: يتناول الواقع التعليمي للمرأة في تهامة.
- المحور الثالث: الواقع الصحي للمرأة في تهامة.
- المحور الرابع: لباس المرأة وزينتها في تهامة.
- يلي ذلك الخاتمة التي تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.
- ثم هوامش البحث وقائمة بالمصادر والمراجع .

أولاً: مكانة المرأة في المجتمع التهامي:

إن نظرة المجتمع العربي عامة، وبخاصة في القرى والأرياف إلى المرأة وتعامله معها تخضع للأعراف والتقاليد، التي تحصر نساء الريف في زاوية استغلال جهودهن وطاقاتهن في العمل، وخدمة الأسرة، وعدم الاعتراف بذلك من ناحية أخرى. فالمرأة العربية، وبخاصة الريفية تبذل طاقاتها بسخاء دون تذمر، فهي العاملة ، والفلاحة، والمربية، والزوجة، والأم ، وبذلك فهي تحتل كل هذه المواقع بكفاءة وجدارة دونما حاجة إلى إشعار الرجل للقيام بدوره معها . ورغم ذلك فإنها تفتقد إلى الإرادة والحرية، فهي لا تستشار إلاّ في حدود ضيقة لا قيمة لها ، كمالا تستطيع التصرف في اختيار شريك حياتها، وفي دخلها الخاص الذي تكسبه بجهدها وعرقها، وليس لها أن تتصرف فيه أو تنفقه دون الرجوع إلى أحد من أفراد أسرتها الذكور كالأب أو الزوج[1] .

إن هذه الحالة السابقة لواقع المرأة العربية تنطبق تماماً على واقع المرأة في تهامة خلال فترة حكم أسرة حميد الدين في اليمن، إلى جانب ما تعانيه المرأة من انتقاص لكرامتها، وعدم الاعتراف بدورها من قبل المجتمع، والنظر إليها على أنها مصدراً لجلب العار والخزي لأسرتها، ولم يقف الأمر عند ذلك، بل وصل الأمر إلى الاستحياء من التصريح عنها، وأنها مصدراً لكل فتنة. فعند الحديث عن المرأة، فإن الرجل يختفي وراء ألفاظ توحي إلى مسامعه أنه يتحدث عن نكرة؛ من ذلك أنه عندما يذكر الرجل زوجته أمام شخص آخر يقول: ((حاشاك)) أو إذا غضب فشتم من أغضبه قال: ((ياوجه المرأة)) ، كل هذه العبارات وغيرها تدل على السخرية والاستهزاء، وتوحي بمدى الجهل، والموروث الثقافي الذي أوصل المجتمع إلى هذه الدرجة من الدونية للمرأة في تهامة، وهو ما يرفضه الإسلام الذي ساوى بين الرجل والمرأة في الكرامة الإنسانية .

إن هذه النظرة الدونية جعلت الرجل هو المسيطر على كل شيء، وهو الذي تسند إليه جميع الأمور، أمّا المرأة سواءً كانت زوجة أو غير ذلك فهي لإنجاب الأطفال وتربيتهم فقط، وإسعاد الزوج والسهر على راحته، حتى وصل ببعض الأسر التشدد في إغلاق أبواب الحياة أمام المرأة، بحيث لا تغادر بيتها إلاّ إلى القبر، وهو ما يفسر القول المتداول بين الناس:

((المرأة لا تخرج من الخِدر إلاّ إلى القبر)).

إن هذا الواقع الذي كانت تعيشه المرأة في تهامة، ونظرة المجتمع إليها، إنما هو نتاج لفهم ووعي غير صحيح، ناتج عن تراكم موروث ثقافي مجانب للحقيقة والصواب لمسألة احترام المجتمع للمرأة ومكانتها، حيث كانت المرأة اليمنية، والمرأة في تهامة، محرومة من المشاركة الفاعلة في مجالات الحياة، مما حال دون ذكر دورها في الحياة الاجتماعية العامة، أمام قوة السلطة الذكورية، وما يحظى به الرجل من امتيازات في المجتمع، ومن هذا المنطلق ظلت المرأة التهامية خلال تلك الفترة تابعة للرجل وتقوم بأدوار هامشية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بالرغم من قيامها بأغلب الأعمال الزراعية . كما واجهت المرأة أنواعاً من الانتهاكات، والعنف الجسدي والنفسي والجنسي وغيره، مثل الضرب والإهانة من الزوج، والأقارب، والتزويج من دون موافقتها في سن مبكرة، وسوء معاملة الزوج، والإكراه على الإنجاب، والحرمان من اتخاذ القرار داخل الأسرة، تحت مسوغ أن الحياة الاجتماعية تتطلب نهضة تنموية ورقي بالمجتمع، ولن يتحقق ذلك إلاّ بمجتمع الرجال، لما يمتازون به من كفاءة وخبره وقوه في مقابل وصفهم للمرأة بالعجز والقصور، وعقد النقص والعار[32].

إلاّ أنّ وضع المرأة في تهامة ونظرة المجتمع إليها أخذت تتغير بعد ثورة سبتمبر 1962م، فبدأ الاهتمام بالمرأة من خلال فتح المدارس، والتحاقها بمراحل التعليم المختلفة، ومشاركتها في الجوانب الصحية والخدمات الاجتماعية [4]. إلاّ أنّ هذا الاهتمام لم يكن في مستوى طموحات المرأة في تهامة ، نظراً لعوامل اجتماعية واقتصادية متداخلة سنشير إليها لاحقاً ، إلى جانب الاختلالات الاقتصادية التي حالت دون القيام بمشاريع تنموية كبرى لاستيعاب الأعداد المتزايدة من مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية، وقد تفاقمت حدة هذه المشكلات بعد العودة المفاجئة لأكثر من سبعمائة ألف مغترب من الدول المجاورة بعد حرب الخليج الثانية ، كما كان لحرب عام 1994م الداخلية في اليمن الأثر الواضح في تدهور الاقتصاد الوطني، وما صاحب ذلك من مشكلات اجتماعية واقتصادية تمثلت في زيادة حدة التضخم والعجز في الميزانية العامة، وانتشار معدلات الفقر والبطالة بين السكان والذين كانوا يتزايدون بمعدلات سريعة قدرت بحوالي 3,2% ، مع نمو اقتصادي قدر بحوالي 2,5% [5].

ونتيجة لهذا الوضع الذي وصلت إليه اليمن آنذاك، أعدت الحكومة برنامجاً وطنياً للبناء الشامل هدفت منه إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتوسيع قاعدة الموارد وتقليص الاختلالات الاقتصادية، هذا إلى جانب إصلاح النظام المالي والإداري، وتشجيع الاستثمار، وتوفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي الآمن للمستثمرين، والذي كان من المفترض أنه يسهم في توفير فرص عمل جديدة ، ويحد من البطالة المتفاقمة ، والتخفيف من الفقر، ويفعّل دور المرأة في الجوانب كافة الاجتماعية والاقتصادية، ولذا أصبح الاهتمام بقضايا المرأة ومشاركتها في التنمية من القضايا الأهم في الخطاب الرسمي اليمني للدولة ، باعتبار ذلك من الأولويات التي تهتم بها المجتمعات والشعوب، حيث ربط التقرير الدولي للتنمية البشرية موضوع تطوير أوضاع المرأة وإدراجه ضمن المجالات المختلفة للتنمية البشرية مثله مثل مسألة حقوق الإنسان، والتعليم وحق العمل وغيره من الحقوق، لذا سعت الحكومة اليمنية إلى المصادقة على معظم القوانين الدولية التي تحد من التمييز ضد المرأة، وضمن الدستور اليمني الحقوق الخاصة للمرأة بشكل عام والمرأة العاملة بشكل خاص، من هذه الحقوق المساواة في الحقوق والواجبات بين الذكور والإناث، وذلك كما جاء في المادة (3) من الدستور اليمني ما نصه:

((أن النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجهه الشريعة الإسلامية وينص عليه القانون))[6].

أما قوانين الخدمة المدنية فقد أكدت على مبدأ المساواة بين الجنسين في التعيين والترقية والأجور وفقاً للدرجة الوظيفية التي يشغلها الموظف ذكراً كان أو أنثى . ولهذا استطاعت المرأة اليمنية ومنها المرأة التهامية بفضل ما أتيح لها من فرص التعليم والتدريب بعد الثورة من الاستفادة في مختلف ميادين الحياة العامة والمشاركة الفاعلة فيها، وتحقيق بعض التكافؤ بينها وبين الرجل في الأجور، والترقي، والتدريب، والتأهيل، والتأمينات الاجتماعية مع مراعاة وضعها كأم وزوجة، حيث حددت لها ساعات العمل أثناء فترة الحمل والولادة ، كما حظرت عليها بعض الأعمال والصناعات الشاقة والخطرة عليها صحياً واجتماعياً [7] .

ثانياً: الواقع التعليمي للمرأة في تهامة:

يُعد التعليم الأداة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل المجتمعات، إضافة إلى أنه وسيلة يستطيع الإنسان بواسطتها أن يصقل مهاراته وخبراته وفقاً لما تقتضيه المعرفة العصرية المعتمدة على التقنية الحديثة، حيث تشير بعض الدراسات إلى أنّ ضعف مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية

والاجتماعية ناتج عن الأمية وعدم الحصول على تعليم عالٍ، انطلاقاً من أن التعليم هو أساس هام من أسس التنمية، ولا توجد تنمية دون تعليم [8]. إذ أن الجهل والأمية يجعلان الإنسان حبيس نفسه، فضلاً عن خوفه من المشاركة إلى جانب الآخرين الذين قد يسخرون منه ويقمعونه بجهله، سواء كان رجلاً أو امرأة، إلاّ أنّ مأساة المرأة تكون أشدّ من غيرها وأكثر إيلاماً، لأن القمع الموجه نحوها مضاعف من الرجل والمجتمع .

يتضح مما سبق أن حصول المرأة على التعليم يُعد أحد أهم مقتضيات التطور، بل وضرورة من ضروريات العملية التنموية لأي مجتمع، حيث أن تعليم المرأة أو أميتها يتحدد على أساسه موقعها في التركيب الأسري، ويتحدد عليه طبيعة وأسلوب التنشئة الاجتماعية السليمة للأطفال ضمن المحيط الأسري، باعتبار الأسرة أهم مؤسسات المجتمع، والوحدة الأساسية التي يتكون منها.

أما عن مشاركة المرأة التهامية في التعليم قبل ثورة سبتمبر 1962، لم تسجل المرأة أي مشاركة في جميع مراحل التعليم المختلفة، ويرجع ذلك إلى الأمية التي كانت سائدة في المجتمع اليمني، والتي عانى منها الرجل والمرأة على حد سواء ،غير أن طبيعة الأوضاع الاجتماعية وما تركته تأثيرات البنى الفوقية السائدة على مفاهيم الناس وعقلياتهم ، جعلت المرأة في تهامة أكثر أمية من الرجل وبخاصة في الأرياف، حيث انتشرت الأمية في أوساط النساء خلال فترة البحث بنسب تفوق الرجال ، فإذا كان الجامع والمعلامة قد أسهما في التخفيف بنسبة محدودة من تفشي الأمية في الوسط الرجالي ، إلاّ أنّ المرأة في تهامة حرمت من هذا النوع من التعليم خلال العهد الإمامي، حيث لم تمكنّها التقاليد الاجتماعية من الوصول إلى المدارس الدينية، التي لم يكن لها من هدف سوى تعلم القراءة والكتابة، والمعارف المرتبطة بالدين الإسلامي، وقواعد اللغة العربية للرجال الذين مكنتهم أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية من التردد على هذه المدارس المحدودة في عددها، ونوعية الدراسة فيها [9] .

أما بعد ثورة 1962م وقيام الجمهورية العربية اليمنية، فقد انتقلت اليمن _ ومنها تهامة _ إلى مرحلة جديدة، حيث شهدت منطقة تهامة توسعاً ملحوظاً في جميع مراحل التعليم المختلفة، ففتحت المدارس للذكور والإناث على حدٍ سواء، وأصبح التعليم من الحقوق الإنسانية، ومجالاً مفتوحاً لكل مواطن، وهو ما أكدته المبادئ والقيم التي جاءت بها الثورة اليمنية على مجانية التعليم والزاميته، واعتبرته حقاً أساسياً للمواطن اليمني ذكراً كان أوانثى، كما نصت القوانين والأنظمة على حق الفتاة الكامل في التعليم على قدم المساواة مع الولد بما يتفق وميولها واستعداداتها وقدراتها [10] .

وعلى الرغم من هذه القوانين والمبادئ التي ضمنت حق التعليم للإناث، والزاميته للصفوف الأولى بعد قيام الثورة اليمنية ، إلاّ أنّ هذه القوانين والمبادئ لم يظهر أثرها على أرض الواقع، حيث ظلت نسب التحاق الإناث في تهامة أقل نسبة من التحاق الذكور في سائر مراحل التعليم المختلفة ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها:

أ. **عوامل اقتصادية وتتمثل بما يلي:**

1. محدودية دخل الأسرة في تهامة، وعدم قدرتها على مواجهة الأعباء المالية لمتطلبات التعليم لجميع أبنائها، حيث ساهم هذا العامل في جعل أولياء الأمور يكتفون بتعليم الذكور دون الإناث، وهو ما أثر بشكل واضح في تدني نسب التحاق الإناث بالتعليم في تهامة [11] .
2. شعور بعض الأسر بعدم مردودية تعليم الإناث، وأن مصيرهن الزواج، جعل الكثير من الآباء يحجم عن إرسالهن إلى المدرسة [12] .

3. حاجة الأسرة إلى عمل الإناث في المنزل والحقل، بخاصة أن النشاط الزراعي في الريف التهامي يتطلب أن تعمل المرأة إلى جانب زوجها في الحقل، وفي هذه الحالة تجد البنت نفسها مضطرة إلى أن تحل محل أمها في المنزل، وهو ما يجعلها تنقطع عن الدراسة قبل وصولها إلى مرحلة الإعدادية أو الثانوية، لأن وصولهن إلى هذه المراحل يحتم عليهن في معظم الأحيان الذهاب إلى قرى أخرى تتوفر فيها مدارس من هذا النوع ، مما يزيد الأعباء على بعض الأسر التي تعجز عن تلبيتها وتوفيرها ، وإن تمكنت من تلبيتها فهي تفضل أن تعطيها للولد قبل البنت [13] .

ب. **عوامل اجتماعية وتتمثل بما يلي:**

1. انتشار ظاهرة الزواج المبكر وبخاصة في الأرياف والقرى، وهي ظاهرة يتسم بها المجتمع اليمني بشكل عام ومنها المجتمع التهامي، بحيث تسعى كثير من الأسر إلى تزويج بناتها في سن مبكرة تتراوح ما بين سن 14- 16سنه لاعتبارات اجتماعية واقتصادية وأخلاقية. هذا الزواج المبكر للبنت يقف عائقاً أمامها لمواصلة تعليمها، أو الالتحاق بمراحله العليا، حيث يتم سحب الفتيات مبكراً من المدرسة وتزويجهن [14] . كما أن الزواج المبكر للفتاة لاتقف خطورته عند حد تخلف الفتاة عن التعليم ، بل إنّ انعكاساته السلبية لها أثرها على مناشط التنمية وأدوار المرأة فيها ، فالزواج المبكر يعني حملاً سريعاً، وإنجاباً متواصلاً، ومن ثم خصوبة عالية، والتي بلغت في عام 1979م في اليمن إلى 93 لكل ألف من السكان، كما بلغ معدل الإنجاب الكلي أكثر من 8 أطفال لكل 20 امرأة ، وهو مما يؤثر على صحة المرأة، وقدرتها على العطاء، وتربية الأبناء ورعايتهم بشكل جيد [15] .

2. أمية بعض أولياء الأمور، وعدم توفر الوعي لديهم بأهمية تعليم الإناث، إضافة إلى ما تفرضه عادات وتقاليد المجتمع الذي يعد أن تعليم الفتاة غير مهم، وأن مكانها الحقيقي بيت زوجها .

ج . عوامل تتعلق بنظام التعليم وتتمثل بما يلي[16]:

1. بُعد المدارس عن مواقع السكن ، ورفض بعض الأسر لبناتهن الذهاب إلى الأماكن البعيدة .
2. عدم وجود مدارس خاصة لتعليم الإناث، وهو ما جعل بعض الأسر تحجم عن إرسال بناتها إلى المدارس المختلطة، وبخاصة في أرياف تهامة .
3. عدم توفر المعلمات من الإناث، مما جعل الكثير من الأسر يرفضون أن تُدرس بناتهن من قبل معلمين من الذكور .
4. عدم تعميم التعليم، وتطبيق مبدأ الزاميته، حيث شكل الإلزام في التعليم الابتدائي مادة نظرية أكثر منه عملية، وهو ما جعل نسبة التحاق الإناث تقل كثيرا عن نسبة التحاق الذكور في تهامة .

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن تلك العوامل السابقة مجتمعة، حدّت من نسب التحاق المرأة بالتعليم في جميع مراحله في تهامة اليمن مقارنة بالذكور، والجدول التالي يعطينا صورة واضحة عن هذا الواقع .

جدول يوضح أعداد الطلاب والطالبات، ونسبة الطالبات في جميع مراحل التعليم في تهامة (محافظة الحديدة)، وفقاً لإحصاءات العام الدراسي 1991/1990م[17]

نوع التعليم	أعداد الملتحقين من الذكور	أعداد الملتحقين من الإناث	المجموع الكلي	نسبة الإناث من الإجمالي الكلي %
أساسي (ابتدائي، إعدادي)	122234	30327	152561	%20
التعليم الثانوي	7684	2186	9870	%22
التعليم الفني	118	--	118	%0
التدريب المهني	438	--	438	%0

فمن خلال الجدول السابق يتبين أن نسبة الملتحقين بالتعليم الأساسي من الذكور في تهامة بلغت 80%، بينما نجد النسبة تنخفض لدى الإناث في هذه المراحل لتصل إلى 20% . أما التعليم الثانوي فقد بلغت نسبة الملتحقين من الذكور 78% مقابل 22% لدى الإناث . ومن هذه النسب الموضحة يلاحظ أن نسبة التحاق المرأة في تهامة في التعليم الأساسي والثانوي لاتزال متدنية، ويرجع ذلك التدني إلى العوامل والمعوقات المشار إليها سابقاً .

أما في التعليم الفني والتدريب المهني فيتضح أن المرأة في تهامة لاتزال تحكمها عادات وتقاليد المجتمع، الذي ينظر إلى هذا النوع من التعليم بأنه لا يتناسب وطبيعة المرأة الأنثوية، مما جعل المرأة بعيدة عن هذا النوع من التعليم في تهامة إن لم نقل محرومة، حيث أن الذريعة التي تقدم لحرمان المرأة من هذا التعليم في اليمن، هي الذريعة نفسها التي تتمسك بها أغلب الدول المتخلفة ومفادها: ((أن النساء لا يملكن القوة الجسدية، ولا المهارة اليدوية اللازمتين لبعض الأعمال، أو أنه ليس لديهن أي استعداد للميكانيك، أو أية موهبة لممارسة نشاطات ذات مردود مالي، غير تلك التي يعتقد مجتمع الرجال والثقافة والتقاليد الماضوية أنها مخصصة للنساء))[18].

إن هذا الاحتكار من قبل الذكور في مجال التعليم الفني والتدريب المهني ينطلق من أن المرأة ضعيفة البنية فيزيولوجياً، لكن إذا نظرنا في المجتمعات الحديثة نجد أن شروط العمل في هذه المهن قد تغيرت ، وأصبحت التكنولوجيا واستخدام الآلات هي الأساس في هذه الأعمال، وما على الرجل أو المرأة إلاّ توجيهها والتحكم في استخدامها، وبالتالي فإن توزيع المهن على أساس القوة الجسدية أصبح في وقتنا الحالي لامعنى له، إلاّ في حالات نادرة لا يمكن الاعتماد عليها والتمسك بها لمنع النساء من مزاولة هذه المهن [19] .

المرأة والتعليم الجامعي:

إن واقع المرأة اليمنية ومنها التحاق المرأة في تهامة بالتعليم الجامعي، لم يكن بحالٍ أفضل عما عليه في التعليم الأساسي والثانوي، حيث لم تنشأ مؤسسات التعليم الجامعي في اليمن إلاّ في العهد الجمهوري، وبالتحديد في عامي 1970/ 1971م عندما فتحت جامعة صنعاء، والتي التحق بها أول دفعة من الطلاب بلغ عددهم 58 طالباً منهم طالبة واحدة [20]. وفي عام 1977 / 1978م بلغت نسبة الطالبات الملتحقات بالتعليم الجامعي 7,7% من مجموع عدد الطلاب، وتزايدت هذه النسبة في عامي 1989/ 1990م حيث بلغت 17% من إجمالي عدد الطلاب في الجامعة موزعات على مختلف التخصصات والكليات [21] .

ومع زيادة الاهتمام بالتعليم، وارتفاع عدد الجامعات الحكومية إلى ثمان جامعات بعد الوحدة اليمنية 1990م ، إلا أن نسب التحاق الإناث بالتعليم الجامعي لم يزل متدنياً مقارنة بالذكور، ويرجع ذلك إلى عوامل عدة: منها كثرة الأعمال التي تقوم بها الفتيات في المنزل والتي تثنيهن عن مواصلة الدراسة الجامعية، والضغوط الأسرية والاجتماعية التي تحيط بالمرأة في اليمن ومنها تهامة تشكل عائقاً أمام تعليم المرأة ، إضافة إلى العوامل المشار إليها سابقاً .

وموجز القول أن حِرمان المرأة في تهامة من التعليم يُعد مؤشر أساسي في استمرار وتدني مكانتها الاجتماعية، وتهميش مساهمتها ومشاركتها السياسية والاجتماعية العامة .

ثالثاً : الواقع الصحي للمرأة في تهامة:

تحتل الخدمات الصحية في أي بلد من البلدان أهمية قصوى تتصدر أولويات الخطط والبرامج التي تعدها الحكومات، سواءً في البلدان الغنية أو الفقيرة، لما في ذلك من أهمية في توفير الرعاية الصحية للمواطنين في مختلف المراحل العمرية .

إلاّ أنّ واقع الأوضاع الصحية في اليمن قبل ثورة 1962م يختلف تماماً، حيث ظل المجتمع اليمني عقوداً من الزمن تحت حكم متخلف لا يعنيه من أوضاع المجتمع صحياً ومعيشياً شيئاً، لقد عانت اليمن في ظل النظام الإمامي تدهوراً في الخدمات الصحية، ويرجع ذلك لأسباب عدة منها:

1. انعدام العناية والاهتمام بالمجال الصحي من قبل السلطة، وذلك من خلال عدم توفر الأدوية لكل المرضى، واحتكار هذه الأدوية من قبل فئة معينة للمتاجرة بها.
2. انعدام وسائل الوقاية من الأمراض المُعدية، وعدم مكافحة كل ما يؤدي إلى انتقال الأمراض من بعوض وغيره ، بالإضافة إلى تلوث المياه [22] .

لقد كانت الخدمات الصحية بمعناها الحقيقي خلال فترة البحث ضعيفة وتكاد تكون شبه منعدمة، وإن وجدت فإنما تقتصر على بعض المدن الرئيسية، والتي كان من أولوياتها توفير الرعاية الصحية للإمام وأسرته وحاشيته في المدن .

ونتيجة لذلك الوضع الصحي عانى السكان في اليمن ومنها تهامة، من انتشار الكثير من الأمراض والأوبئة التي أخذت تفتك بالكثير من الناس، وكانت المرأة أكثر معاناة من هذه الأمراض، وبخاصة في أرياف تهامة ، وذلك لما تقوم به المرأة في الريف من أعمال شاقة، تتعرض من خلالها للكثير من

الأمراض والعاهات، نتيجة لسوء التغذية، وانخفاض مستوى المعيشة ، وغياب الوعي الثقافي والصحي لديهم [23] .

ومن أهم الأمراض التي كانت منتشرة وبخاصة في الأوساط النسائية في تهامة السل الرئوي الذي كان يتخذ شكل الوباء ، حيث قدرت الإصابة به نحو 50% [24] ، والأمراض التناسلية حيث وصل المصابون بها من 50 - 80%، والبلهارسيا، والملاريا ، والإسهال ، والدوسنتاريا والتيفوئيد، والسعال الديكي [25] . كما انتشرت الأمراض الزهرية والجلدية، وكان أخطرها مرض الجدري الذي انتشر بنسبة 2-3% بين السكان [26]. وانتشرت أمراض الكلى والكساح، وأمراض العيون (الرمد) الذي عانى من الإصابة منه ما يقارب من 80 - 90 % من السكان [27] . إلى جانب معاناة المرأة من هذه الأمراض، فقد عانت معظمهن من النزيف خاصة عند الولادة، نتيجة للجهد الكبير الذي تبذله المرأة في العمل الزراعي، إضافة إلى سوء التغذية أثناء الحمل. ونظراً للتخلف والأمية المنتشرة بين الأوساط النسائية في تهامة، مارس الكثير من النساء الطب التقليدي، كالكي بالنار، والشعوذة، والتداوي بالأعشاب مع ما تسببه هذه الممارسات من عاهات دائمة، ومعاناة مستمرة، كما تعرضت المرأة في كثير من مناطق تهامة لممارسات تُعد انتهاكاً لحقوقها كإمرة، كالختان، والزواج المبكر، وذلك مما يسبب لها أمراضاً وعاهات تلازمها حتى مماتها [28] .

وعلى الرغم من تحسن الواقع الصحي في اليمن بعد قيام ثورة سبتمبر 1962م، إلاّ أن المرأة في تهامة وبخاصة في القرى ظلت تعاني من مشاكل أثرت على صحتها ونشاطها الاجتماعي ومن أهم هذه المشاكل ما يلي :

1. ارتفاع معدل الخصوبة والذي وصل إلى أكثر من 10 ولادات للمرأة الواحدة، هذه الزيادة في الإنجاب أدت إلى ارتفاع معدل وفيات الأمهات والذي بلغ إلى 1400 حالة وفاة لكل 100,000إمرأة لعام 1997م [29] . ومن أهم العوامل التي تسهم في رفع معدل الخصوبة عند النساء في تهامة، العوامل الاجتماعية والثقافية كالعادات والتقاليد الاجتماعية التي تؤثر بشكل كبير في أنماط السلوك لدى الأفراد في المجتمع اليمني، ومن هذه العادات الزواج المبكر سواءً للبنين والبنات، حيث ينظر المجتمع اليمني إلى أن العفة تمثل إحدى القيم الاجتماعية الهامة وبالتالي فإن أفضل وسيلة لصيانة الأبناء من الزلل أو الانحراف يكون عن طريق تزويجهم في سن مبكرة، من أجل تخليصهم مما يترتب على مرحلة المراهقة من مشكلات وضغط نفسي، وتشير الإحصائيات وفقاً لتعداد 1975م إلى أن حوالي 75,4% من الرجال يتزوجون دون سن الخامسة والعشرين مقابل 92% من النساء [30]، فضلاً عن دور انتشار الأمية بين الكثير من أبناء المجتمع اليمني، وبعض العادات والتقاليد الاجتماعية في مجال تعدد الزوجات والرغبة في زيادة عدد الأبناء لما يمثله حجم الأسرة والقبيلة من أهمية وقوة وهيبة في المجتمع اليمني ، فضلاً عن تفضيل الأبناء الذكور على الإناث ومحدودية قبول فكرة تنظيم النسل ، وترك مدة كافية بين ولادة وأخرى ، وارتفاع نسبة الأمية بين النساء بشكل أكبر ، وما يترتب على ذلك من انعكاسات على وضع المرأة داخل الأسرة ، كما أن لطبيعة العلاقات الأسرية السائدة والقائمة على تركز السلطة بيد الذكور أثر على قدرة المرأة في صنع أو مناقشة القرارات الأسرية ، كما أن توجه الآباء نحو اعتبار الأبناء بمثابة ضمان اجتماعي لهم في شيخوختهم ، كل هذه العوامل وغيرها لعبت دوراً في رفع معدلات الخصوبة لدى النساء في المجتمع اليمني، وبالتالي رفع معدلات النمو السكاني بشكل لا يتناسب والزيادة الحاصلة في مستوى دخل الفرد، مما يترتب عليه آثاراً سلبية كبيرة تعيق حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

2. سوء التغذية : يعد هذا العامل من المشاكل الأساسية التي تعاني منها المرأة اليمنية بشكل عام ومنها المرأة في تهامة، وبخاصة لدى النساء الحوامل، حيث تؤثر حالة المرأة الغذائية بدورها على الوضع الطبيعي للمولود ، وكذلك في قدرتها على إرضاع طفلها رضاعة طبيعية ، دون الإضرار بصحتها، كما يؤدي سوء التغذية إلى فقر الدم (الأنيميا) والذي يشكل خطورة على صحة المرأة والجنين ويعرضهما للإصابة بالمرض والعدوى .

3. وفيات الأطفال الرضع: تؤثر وفيات الأطفال في اليمن على صحة المرأة النفسية، حيث ينتاب المرأة عند فقدها لرضيعها حزن شديد قد يقعدها على فراش المرض عدة أيام ذلك مما يضعف من بنيتها الجسمية، وبالرجوع إلى هذه المشكلة التي تعاني منها المرأة صحياً، نجد أن مؤشرات معدل وفيات الأطفال الرضع تحسّن كثيراً عما كان عليه خلال فترة الحكم الإمامي في اليمن، حيث وصلت نسبة وفيات الرضع إلى أكثر من 200حالة لكل 1000 مولود في اليمن خلال فترة الستينات، وبسبب تحسن الوضع الصحي، وانتشار الوعي لدى المجتمع بعد ثورة 1962م كما اشرنا، انخفضت نسبة وفيات الرضع إلى81 حاله لكل 1000مولود حي لعام 1997م[31] .

4. وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر ، يؤثر هذا العامل بشكل كبير على صحة المرأة النفسية، وعلى الأسرة بأكملها، حيث يكون الطفل قد كبر وترعرع وزادت علاقته وارتباطاته بوالديه، فبوفاته تتأثر الأسرة كثيراً ومنها الأم، وقد تحسن هذا المؤشر حيث انخفض معدل نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 109 حالة وفاة لكل 1000مولود حي حسب احصائيات1997م [32] .

وفيما يلي جدول يوضح أهم المؤشرات الصحية في بعض الدول العربية ومنها اليمن لعام 1997م [33].

الدولة	معدل الخصوبة	معدل وفيات الأمهات/100ألف امرأة	معدل وفيات الرضع/ ألف مولود حي	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة/ألف مولود حي
الأردن	5,1	150 حالة	30	36
مصر	4,3	170 حالة	56	66
تونس	2,9	170 حالة	38	46
اليمن	7,6	1400 حالة	81	109

ومن خلا ل الجدول وما استعرضناه من معلومات نستطيع القول بأن الواقع الصحي للمرأة اليمنية، ومنها المرأة في تهامة، إذا ما قورن ببعض الدول العربية يُعد في مستوى من التدني، ووضع سيء يحتاج إلى معالجة فعّالة تعود بأثر ايجابي على صحة المرأة اليمنية لإعدادها لكي تكون لبنة بناء أساسية في تنمية المجتمع .

رابعاً: لباس المرأة وزينتها في تهامة:

لتنوع المناخ بين مناطق اليمن المختلفة دور في تحديد نوعية الملابس التي يرتديها السكان، كما أن للحالة المادية أثرها في اختلاف ملابسهم وتنوع جودتها .

ففي تهامة اليمن، ونظراً لحرارتها الشديدة في فصل الصيف، واعتدالها في الشتاء، يرتدي السكان الثياب المتناسبة مع بيئتهم الحارة، وهي ملابس خفيفة بسيطة في تكويناتها، والذي يهمنا من ذلك هو لباس المرأة وزينتها في تهامة ، حيث خضع لباس المرأة في تهامة لما خضع له المجتمع من تقسيم طبقي ، فكان لنساء الأغنياء لباسهن الذي يختلف عن لباس نساء العامة من الناس ، من حيث جودة القماش وفخامة تفصيله وتشكيله وقيمته، كما كان لموقع سكن المرأة في تهامة دور في تحديد نوعية الملابس التي ترتديها ، فنساء المدينة يختلفن في نوعية ملابسهن عن نساء الريف ، غير أن ما يجمع بين هذه الملابس ملائمتها لطبيعة المناخ الحار، واتساعها لسهولة الحركة أثناء العمل، ومن أهم هذه الملابس التي ترتديها المرأة في تهامة المقشط والمقلمة [34]، التي تغطي رأس المرأة ، وخاصة عند خروجها من المنزل ، كما تغطي الجزء العلوي من جسمها بشميز قصير الأكمام يسمى (بالصديرية)[35]. أما الجزء السفلي من الجسم فتغطيه المرأة بقطعة من القماش تسمى بالفوطة أو الوزرة بدلاً من الفساتين الطويلة التي ترتديها نساء المناطق الجبلية [36] . كما تلبس المرأة وبخاصة في أرياف وقرى تهامة القميص والذي يسمى (بالكورته)، ويُعد من أقدم الأزياء المستخدمة في تهامة ، وهو عبارة عن ثوب يغطي كافة أجزاء جسم المرأة . وتصفه الباحثة أمة الرزاق جحاف بأنه:((عبارة عن زي مادته النسيجية من القطن المخلوط بالكتان، ينسدل على الجسد بحرية كاملة، يتميز بأكمامه العريضة غير المنفصلة في تركيبها، وإنما هي جزء من الثوب، يكون اتساعها بعرض القميص نفسه، يتم تطريزه بخيوط القطن المنسوجة بطريقة تسمى خدوجة، ... يصل طول القميص إلى منتصف الساق))[37].

أما النقاب فتعد نساء المدينة أكثر استخداماً له للستر من الناس عند خروجهن من المنزل، أما في القرى والأرياف فتسير المرأة مكشوفة الوجه، وذلك لصغر مجتمع الريف، وتعارف أهله، وقوة صلاتهم الأسرية[38].

أما عن زينة المرأة في تهامة، فقد استخدمت أنواع من الحلي والمجوهرات المصنوعة من الذهب والفضة لتزيين أجزاء من جسمها ، فمن أدوات الزينة التي استخدمتها المرأة الأحزمة ، والسلوس ، والملاقف ، والخلاخيل ، والخواتم، والقلائد[39] .

كما اهتمت النساء في تهامة بزينة وجوههن بمادة الشاب [40]، كما يقمن بتخضيب وجوههن وأيديهن وأرجلهن بنقشات الحناء، وبخاصة في المناسبات، كما استعملن الكحل والعطر لتطييب أجسادهن [41].

الخاتمة:

أبرزت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها:

- ارتفاع نسبة الأمية بين النساء الريفيات في تهامة.
- إنّ أمية المرأة عامل مؤثر في تدني مكانتها الاجتماعية، ويقلل من نشاطها في الحياة العامة.
- إن ضعف مشاركة المرأة في المجال الاجتماعي، لا يرجع إلى عوامل ذاتية فقط (ترتبط بالمرأة نفسها)، بل ترجع إلى عوامل ثقافية ترتبط بالثقافة التقليدية السائدة في المجتمع، والتي تقلل من أهمية تعليم المرأة ، ودورها في التنمية .
- إن التعليم يعد المحور الأساسي لتمكين المرأة من المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- يُعد العامل الاقتصادي المتمثل بمحدودية دخل الأسرة، والعامل الاجتماعي المتمثل بانتشار ظاهرة الزواج المبكر من أهم العوامل التي تحدّ من نسب التحاق الإناث بمراحل التعليم في تهامة.
- تُعد المرأة في تهامة هي السند الفاعل للرجل في مجالات العمل والإنتاج الزراعي، بل وتعتبر شريكاً له في ذلك.

قائمة المصادر والمراجع:

أ_ المراجع العربية:

- آل يحي، سيف الدين سعيد: تاريخ البعثة العسكرية العراقية إلى اليمن، (1940- 1943م)، دائرة التدريب، مديرية التدريب القتالي، العراق، ج1، ط1، 1986م.
- بورسيل، جرين : المرأة في الحياة المهنية من أجل تكافؤ الفرص بين الجنسين ، اليونسكو ، 1984م .
- الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم، التعليم في الذكرى الأولى للوحدة اليمنية، قطاع التخطيط والتمويل، الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط، صنعاء، 1991م.
- جوهر، حسن محمد، أيوب، محمد السيد: اليمن، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة (د.ت)، (د.ط) .
- الصياد ، أحمد : المرأة اليمنية وتحديات العصر ، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ط1 ، 1995م .
- عبيدات، أروى عبدالله فارس: صورة المرأة في الرواية الأردنية (1948- 1985م)، وزارة الثقافة،عمّان، 1995م .
- العزعزي ، عبد الله فارع عبده : اليمن من الإمامة إلى الجمهورية (دراسة في الخلفية التاريخية لثورة سبتمبر 1962م)، المنتدى الجامعي للنشر والتوزيع ، صنعاء، ط1، 1422هـ/ 2001م .
- العطار، محمد سعيد: التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، المطبوعات الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1965م .
- قاسم ، أنصاف عبده : المرأة والتنمية في اليمن ، صنعاء ، مارس 2004م .
- هديل، طه أحمد : الحياة الاجتماعية في اليمن في عصر الدولة الرسولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب ـ جامعة صنعاء، 1428هـ/2007م .
- وزارة الشؤون القانونية، الجمهورية اليمنية ، قانون العمل رقم (5) لسنة1995م ، وقانون الخدمة المدنية رقم (19) لسنة 1991م .
- وزارة الشؤون القانونية ، دستور الجمهورية اليمنية .

ب _ الدوريات:

- جحاف ، أمة الرزاق : البعد الاجتماعي في الأزياء الشعبية اليمنية، مجلة حوليات العفيف ، صنعاء ، العدد (3) ، 2003م .
- الصلاحي ، فؤاد : الخاص والعام في حقوق الإنسان ، مجلة دراسات يمنية ، مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء ، العدد 64 ، يناير – مارس 2002م .
- الهيتي ، عبد الرزاق محمود : المرأة والتنمية في المجتمع اليمني ، مجلة كلية الآداب ، جامعة ذمار، العدد الثالث، مارس 2007 .
- الهيتي ، المعوقات الاجتماعية للتنمية في المجتمع اليمني، مجلة العلوم الاجتماعية، www.swmsa.net, 10/10/2010

ج_ الدراسات والبحوث:

- حُمد ، نوريه علي ، وآخرون : المرأة والتنمية في الجمهورية اليمنية ، بحث غير منشور مقدم إلى المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية ، أكتوبر 1989م
- غيلان، جمال : دور المنظمات الدولية في دعم صحة المرأة ، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر الذي عُقد في صنعاء حول صحة المرأة في إطار تسهيل مصادر المعلومات للفترة من 9-11 إبريل ، 2000م.

د _ المراجع الأجنبية:

- The world health report 1997 -- life in the 21 century.

هوامش البحث:

1 - عبيدات، أروى عبدالله فارس: صورة المرأة في الرواية الأردنية(1948- 1985م)، وزارة الثقافة، عمان، 1995م، ص30 .

2 - الصلاحي، فؤاد : الخاص والعام في حقوق الإنسان، مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، العدد 64 ، يناير – مارس 2002م ، ص 104 .

3 - الهيتي، عبد الرزاق محمود : المرأة والتنمية في المجتمع اليمني، مجلة كلية الآداب، جامعة ذمار، العدد الثالث، مارس 2007م ، ص 5 .

4 – المرجع نفسه ، ص 5 .

5 - وزارة الشؤون القانونية، دستور الجمهورية اليمنية، ص9 .

6- وزارة الشؤون القانونية، الجمهورية اليمنية، قانون العمل رقم (5) لسنة1995م ، وقانون الخدمة المدنية رقم (19) لسنة 1991م .

7 - قاسم، أنصاف عبده : المرأة والتنمية في اليمن، صنعاء ، مارس 2004م ، ص 5 .

8 - الصياد، أحمد : المرأة اليمنية وتحديات العصر، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق ، ط1، 1995م ، ص 11- 12 .

9- المرجع نفسه، ص 12 .

10- الهيتي ، مرجع سابق، ص7 .

11- قاسم، مرجع سابق ، ص5 .

12- الصياد، مرجع سابق ، ص 26 .

13 - حُمد ، نوريه علي، وآخرون : المرأة والتنمية في الجمهورية اليمنية، بحث غير منشور مقدم إلى المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية، أكتوبر 1989م، ص9 .

14 – المرجع نفسه ، ص 10 .

15 - قاسم ، مرجع سابق ، ص 5 ؛ حُمد، مرجع سابق ، ص10 ؛ الهيتي، مرجع سابق ، ص5 .

16 - الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم، التعليم في الذكرى الأولى للوحدة اليمنية، قطاع التخطيط والتمويل، الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط ،صنعاء ،1991م . نقلاً بتصرف عن الصياد، المرأة اليمنية وتحديات العصر، مرجع سابق ، ص24- 31 .

17 - بورسيل، جرين : المرأة في الحياة المهنية من أجل تكافؤ الفرص بين الجنسين، اليونسكو، 1984م ، ص40

18- الصياد ، مرجع سابق ، ص 32 .

19- الهيتي ، مرجع سابق ، ص 6 .

20- الصياد ، مرجع سابق ، ص 33 .

21 - العزعزي، عبد الله فارع عبده : اليمن من الإمامة إلى الجمهورية (دراسة في الخلفية التاريخية لثورة سبتمبر 1962م)، المنتدى الجامعي للنشر والتوزيع، صنعاء ، ط1، 1422هـ/ 2001م ، ص 91 .

22- الصياد، مرجع سابق، ص 36.

23 - جوهر، حسن محمد، أيوب، محمد السيد: اليمن، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة (د.ت)، (د.ط)، ص 103 .

24- العطار، محمد سعيد: التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، المطبوعات الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1965م، ص 149.

25 - العزعزي ، مرجع سابق ، ص 91 .

26 – جوهر، مرجع سابق، ص 103.

27- الصياد، مرجع سابق، ص 37 - 38 .

28- The world health report 1997 -- life in the 21 century .

29 - الهيتي، المعوقات الاجتماعية للتنمية في المجتمع اليمني، مجلة العلوم الاجتماعية ، 10l10l2010www.swmsa.net

30- غيلان، جمال : دور المنظمات الدولية في دعم صحة المرأة ، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر الذي عُقد في صنعاء حول صحة المرأة في إطار تسهيل مصادر المعلومات للفترة من 9 -11 إبريل ، 2000م ، ص 5- 6 .

31- المرجع نفسه ، ص 6 .

32- المرجع نفسه ، ص 3 .

33- المقشط : يُعرف في تهامة (بالمصر) وهو عبارة عن قطعة من القماش تغطي به المرأة رأسها ، أما المقلمة وتسمى بالمقرمة، وهي أيضاً قطعة من القماش طويلة تتشكل من اللونين الأسود والأحمر، توضع فوق المقشط للزيادة في تغطية الرأس من جميع الجوانب، ومن فوائدها الوقاية من أشعة الشمس وخاصة في القرى.

34- الصديرية : عبارة عن قطعة من القماش، يزخرف بألوان زاهية في مقدمته ، تضعه المرأة في تهامة على النصف العلوي من الجسم ، وهو نوعان : الأول ويسمى السمحة ويتصف بتغطيته لكافة الجزء العلوي بما فيه اليدان حتى المرفقين وتلبسه المرأة غالباً أثناء خروجها من المنزل ، أما الثاني ويسمى المؤند ويغطي ايضاً الجزء العلوي من الجسم إلى منتصف الذراعين، مع وجود فتحة له في وسط الصدر، وغالباً ما تستخدمه المرأة داخل المنزل ، ويشبه هذا النوع من اللباس في شكله الزي الذي تلبسه المرأة في الهند، والذي يترك فيه جزء من أسفل البطن مكشوفاً ، وهو ما يدلل على تأثير الهجرات الهندية في تهامة .

35 - آل يحي، سيف الدين سعيد : تاريخ البعثة العسكرية العراقية إلى اليمن (1940- 1943م)، دائرة التدريب، مديرية التدريب القتالي ، العراق، ج1 ، ط1، 1986م ، ص 88 .

36- جحاف ، أمة الرزاق : البعد الاجتماعي في الأزياء الشعبية اليمنية، مجلة حوليات العفيف، صنعاء ، العدد 3، 2003م ، ص 81 .

37- هديل، طه حسين أحمد : الحياة الاجتماعية في اليمن في عصر الدولة الرسولية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ـ جامعة صنعاء ، 1428هـ/2007م ، ص 352 .

38 - الأهدل، مرجع سابق ،ص 4

39- الشاب : هو عبارة عن خليط من الأصبغة ، تضعها المرأة على وجهها ويديها لترطيبهما، كما تعتقد فيه المرأة الوقاية من حرارة الشمس .

40- جوهر، مرجع سابق ، ص 91- 92 .